الأزمة الأمنية مفهومها ومسبباتها

د.بهاء السعبري د.جبار جمال الدين

المقدمة :-

يشهد العالم من وقت إلى أخر مجموعة أزمات عصفت به وأن اختلفت في انواعها واسبابها الا انها مثلت حاله واحدة وهي حالة الصراع الذي يسود المجتمعات ، وبسبب الوضع الاستثنائي الذي يسود في ظل الأزمة فان التصدي لها ومواجهتها هي حاجه ملحة من اجل تخطي الوضع الحرج الذي توجد به الأزمة .

ولقد اختلفت طبيعة التصدي للازمات من مجتمع إلى أخر فالمجتمعات الغربية أولت لهذه الظاهرة اهتمام خاص إذ جعلت المؤسسات ومراكز البحوث توظف عملها من اجل تفادي حدوث الأزمات أو التعامل معها اذا ما حدثت ، وتطورت الأساليب لدي الغرب في التعامل مع الازمات على العكس من دول العالم الثالث اذ انها لم تولي لهذه الظاهرة أهمية خاصة حتى إن التنظير الخاص بالأزمة لم يكن بالمستوى المطلوب مما يجعلهم في مواقف حرجه اذا ما داهمتهم الأزمات اذ لا يوجد لديهم اسلوب عمل منظم متخصص لفهم الازمة ومسبباتها من اجل العمل على تجنب حدوثها او حتى التنبؤ بحدوثها من اجل الاستعداد للتعامل معها .

وكنوع من أنواع الأزمات فان ألازمه الأمنية تعتبر من اخطر أنواع الأزمات وحدوثها ينذر بخطر اشد وطئه من الأزمة نفسها إذ ترتبط أسباب ونتائج الأزمة الأمنية بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فان الأثر ينتقل من الأمن إلى الجوانب الأخرى .

يعتبر الوضع الامني المتدهور الذي يسود اي دوله والمشاكل الأمنية الناتجة عنه من اولويات المواضيع التي تنافس في اعلى المستويات ليس فقط لهذه الدولة وانما على النطاق الاقليمي او العالمي ، فالانكشاف الامني يجعل الفرد يفقد الشعور بالأمان ويفقد الثقة بمن سوف يوفر الأمن وبما ان الامن مرتبط

بالفرد مباشره وبالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فانه من الضروري الكشف عن أسباب حدوث هذه الظاهرة والتعرف عليها كون ان فهم الاسباب والوقوف عليها بصورة دقيقة يعطي صورة واضحة لوضع الحلول المناسبة لها .

وبناءا على ذلك فان هذه الدراسة تهدف الى معرفة الاسباب الرئيسه التي تؤدي الى حدوث الازمة الامنية من خلال فهم الازمة والازمة الامنية وبعد ذلك التطرق الى الاسباب المؤدية لحدوثها ومن ثم طرح الاستنتاجات والتوصيات المناسبة لتلافي حدوث هذه الظاهره .

المبحث الأول :- مفهوم الازمة والازمة الامنية .

المطلب الاول :- مفهوم الازمة :- ان الاصل التاريخي الذي وجدت فيه الازمة يعود الى علم الطب الاغريقي حيث ان الأزمة كانت تمثل فيه لحظات مصيرية في تطور المرض يتوقف عليها اما شفاء المريض او موته(١) ، الا ان الازمة تميزت بالاستخدام الواسع بعد ذلك في مختلف الميادين ولم تعد تقتصر على الطب مما يجعل من الصعوبة ان نجد مفهوم محدد لها فاتساع مجال استخدامها جعل منها متداولة بمعاني متعددة.

فالعرب يتناولون الازمة خلال الضيق او الشده (٢) ويعرفها الستربوخان بانها تحدي مرتب ورد فعل مرتب من طرفين او عده اطراف يحاول كل منهم تحويل مجرى الاحداث لصالحه (٣) ويعرفها كذلك أورانيونج بانها عباره عن رفض للواقع في محاولة تغييره باساليبمختلفه تقود الى وضع غير مستقر (٤) .

ويرى عباس رشدي العماري بان الازمة هي النقطة الحرجة او اللحظةالحاسمه التي يتحدد عندها مصير تطورها اما الى الافضل او الى الاسوء الحياة او الموت ، الحرب او السلم ، ايجاد حل المشكلة ما او انفجارها (٥) ويعرفها فتر سيكا بانها الاختلال او عدم التوازن داخل النظام الذي تحدث فيه وتشتمل على قدر من الخطورة او المفاجئة غير المتوقعة(٦) ويعرفها حسن حمدان بانها لحظة حرجه او حاسمه تتعلق بمصير الكيان السياسي او الاداري الذي اصيب بها واضعه بذلك تحذير امام صانع القرار تجعله من حيره بالغه حول الكيفيه التي يجب التعامل بها مع الواقع المتغير وهو يسعى للخروج منها او احتوائها(٧) .

في حين ركزت بعض المفاهيم التي عرفت الازمة على نقطة الانعطاف في مجرى الاحداث الأعتيادية وبهذا الصدد يرى الدكتور كاظم هاشم نعمه الازمة بانها حدث او واقعه تكون في حالة انعطاف تؤل الى احد الامرين السياسة

الداخلية او الخارجية ، الاستقرار او عدم الاستقرار ، عنف او عدم عنف ، حل او نزاع (٨) .

فيما ركز تورالبيل في تعريف الازمة على المجال الزمني ويرى بأن الازمة هي المجال الزمني التي تظهر فيه النزاعات لترتفع الى الحد الذي تهدد فيه بتغير طبيعة العلاقه القائمة بين اطراف النزاع (٩) . ويصف مايكل سرلوند الازمة بانها مواجهة متواتره بين قوات مسلحة معباة ومتاهبة وقد تشتبك مع بعضها على مستوى منخفض من وقت الى اخر لكنها لم تستخدم أي قدر كبير من القوه العسكرية (١٠) . ويعبر ريتشارد نيكسون عن مفهوم الازمة المفضل لديه ويقول ان الازمة توضحها الطريقة التي يكتبها بها الصينيون اذ يرمزون للازمة بشكلين احدهما الخطر والاخر يعبر عن الفرصة ويعني الخطر احتمال تصاعد الازمة الى مستوى المواجهه باستخدام القوه وتعني الفرصة سرعة اتخاذ القرارات لتطوير اتجاهات الاحداث بما يخدم اغراض الدولة (١١) .

وبنفس الاتجاه اشار جوس فولد الازمة بانها التهديد الجدي الذي يشعر صانع القرار ان مصالحهم العليا قد تعرضت له وكذلك اشار أليها ملبورن بانها فرصة لتحقيق الاهداف الحالية او تهديد يمنع تحقيق تلك الاهداف او يقلل من امكانية تحقيقها (١٢).

ويرى بعض المفكرين ان الازمه هي الحالة او المشكلة التي تعصف باالنظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التهديد الذي تمثله في حين يعرف فاينك الازمه بانها حاله ادراك صاحب القرار لوجود موقف يهدد المصلحة العليا مما يتطلب سرعة التعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية(١٣) ، وبنفس الصدد يعرفها البعض بانها عدم الاستطاعة على اتخاذ القرار والعجز عن تحقيق المستوى المطلوب من التناسب بين الوسيلة والهدف ضمن معطيات ظرفية معينه (١٤) .

وتعرف الازمه بانها انيهار او خلل بين المدخلات والمخرجات في النظام اذ تحدث الازمة عندما تكون المدخلات بشكل يفوق الموارد المتاحة او تكون بسرعة اكبر مما تستطيع المؤسسات تحويها او التكييف معها (١٥) جالس هيرمان يعرفها بانها موقف ينطوي على تهديد عال لمنظومة القيم والاهداف العليا لوحده صنع القرار فظلاً عما تتضمنه من محدودية الوقت وعنصر المفاجئة ويرى اخرين بانها فتره انتقالية ما بين السلم والحرب مع احتمال التصعيد الى مرحلة الحرب (١٦).

من المفاهيم الاخرى للازمة هنالك من ذكر بانها حاله متطوره لمشكلة سابقة لم تحل او تعالج وبالتالي وصلت الى مرحلة الانفجار ، (١٧) كذلك عرفت الازمة

بانها الذروة في توتر العلاقات في بيئة استراتيجية اما وطنية او اقليمية بحيث يصبح اطراف العلاقة قاب قوسين او أدنى من الحرب (١٨) .
هذا التنوع في مفهوم الازمات يجعلنا نفهم الازمة بانها تتميز بالخصائص الاتية :-

١- موقف غير طبيعي يتميز بالشدة او الحرج .
٢- يمثل هذا الموقف طريقاً ضيقاً يؤدي الى مفترق طرق صعب جداً يودي أما الى النجاح او الفشل .
٣- يحتاج الموقف المتازم الى الحكمة في التصرف ازاء الفرصة المتاحة .

المطلب الثاني :- مفهوم الأزمة الأمنية :-يمكننا ان نفهم بأن الواقع الأمنييمر بأزمة من خلال قياس مدى الاختلال الأمني مقابل استخدام التطرف بكل أشكاله ويغلب التطرف على إمكانية من فرض الاستقرار كقدره حقيقية داخل المجتمع وقبل التطرق إلى مفهوم الأزمة الامنية يجب بالبداية ان نفهم ما هو الامن .

يعرف الامن بانه حاله من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة والناتجة عن الغياب الحقيقي للخطر او القدره على مواجهته عبر اتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير الوقائية الكفيله بتحقيق هذه الغايه وعليه فان مفهوم الامن هنا ارتبط بنوع الادراك الذاتي المتولد من الشعور بحاله التحرر من الخوف او عدم اليقين (١٩) .

ويرى الدكتور مازن الرمضاني الامن بانه التحرر من القلق او انه الشعور بغياب التهديد او الخطر (٢٠) ويعرف الامن كذلك بانه قدره الامه على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية(٢١) .

يعتبر انتقال الامن من الادراك بدلالته العسكرية الى المستويات كافه توسع في مفهومه ذلك بسبب ان التهديدات لم تعد عسكرية اذ لا تكمن باحتمالات العدوان العسكري فقط وانما تحديات التنمية والتحديث ومتطلبات تحقيق الوحدة الوطنية والتهديدات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي اكسبت مفهوم الامن اتساعاً اكبر(٢٢) .

اما مفهوم الازمة الامنية فانه يرتبط بالامن اذ ان اختراق هذا الامن ينذر بحدوث الازمة وهنا يمكن ان نفهم الازمة الامنية عبر طرح مجموعة مفاهيم خاصة .

يرى الدكتور عبد المنعم المشاط انه تزايد الاحساس بالقلق و التوتر الداخلي الذي يمكن ان يتطور الى مظاهر عده من عدم الاستقرار وعدم الامن (٢٣) .

وتعرف الازمة الامنية بانها حاله اختلال تصيب الدولة مما يجعلها من الصعوبة ان تحفظ اسرارها وتأمين افرادها و منشأتها ومصالحها الحيوية في الداخل او الخارج مما يتطلب معالجتها اجراءات عالية من المهارة والحذر من العدو المتربص بها (٢٤) .

يقول ودغلاسفايث ان الامن والحرية هما مفهومين مترابطين فاذا ضاع الامن ضاعت الحرية فلا يستطيع أي شخص التعبير عن راية خوفاً من الغير واذا كان الامن صارما ضاعت الحرية كذلك نجد ان القوى الامنية تكون صارمة في تعاملها وتكبت أي وجهة نظر تمس سلطاتها(٢٥) .

وهذا الأمر يتطلب ان تكون هنالك توعية اجتماعية بالجانب الامني وضرورة المشاركة بها أي العمل على خلق شعور بالمسؤولية (٢٦) ، وهنا يرتبط الامن بالحرية وكيفية فهم المجتمع للامن .

ويمكن ان نفهم الازمة الامنية من خلال ما يذكر روبرت مكنمارا ويقول ان الامن هو التنمية والرفاهية الاجتماعية ويكون الامن بالقضاء على الجوع والفقر اما اذا واجهت الدولة تحديات التنمية والرفاهية فأن امنها يكون في ازمة (٢٧) ، لذا فحسب مكنمارا فان الازمة الامنية تتجسد بتحديات التنمية ، كذلك فان الفوضى وعدم الأستقرارالتي تمر بها الدولة نتيجة لعوارض داخلية أو خارجية تعبر عن مشكلة في الأمن مما يجعل أسلوب التعامل مع هذه المشكلة أسلوبأستثنائي (٢٨)، وبنفس الأتجاه فأن الأزمة الأمنية تعرف بأنها المشكلة الداخلية التي تأخذ بابعاد النظام السياسي وتستدعي أتخاذ قرار لمواجهة التهديد الذي تمثله أذ ان الاستجابة الروتينية تكون غير كافية لمواجهة الازمة (٢٩) .

ونفهم الازمة الأمنية بأنها حالة تنشأ بنتيجة عدم قبول من طرف واحد او عدة أطراف تعبر عن عدم قبولها باسلوب عنيف أذ انه يقدر رد فعل لاجراء سابق مما يخلق الأضطرابات (٣٠) ، وما ندركه من مشكلة الأمن هو أرتفاع درجة التوتر بين انساق النظام السياسي من أحزاب وقوى وجماعات مختلفة أي ما يعبر عنه بالصراع بين الحاكم والمحكوم نتيجة لعجز الحكومة عن تسوية الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لمطالب العامة وصولاً الى تحقيق التسوية (٣١) ، لهذا فأن طبيعةالصراعات هذه تتولد فيها الازمات الامنية لا سيما اذا كانت الارضية صالحة لنشوء الازمة واستخدام العنف .

تظهر الازمة الامنية عندما تكون المؤسسات الحكومية في مجتمع معين غير فاعلة في ارضاء رغبات المواطنين مما يؤدي الى حاله من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشده تتولد لدى المواطنين مما يخلق حاله من

عدم الاستقرار السياسي بسبب كثرة التحديات التي تواجه النظام اذ يبدا النظام يفقد شرعيته وفاعليته مما يعكس عدم امتلاكه القدرة والقوة من اجل مواجهة التحديات فضلا عن عدم امكانية النظام للتكيف مع الظروف الجديدة (٣٢) .

ان العمليات التي تستهدف الشخصيات الدينية والسياسية والرموز الوطنية او العمليات التي تستهدف المؤسسات الحكومية والخدمية والمرافق العامة تلعب دورا في خلق جو من الرعب وضعف الية الحماية سواء للاشخاص او المؤسسات مما تجعل منها هدفا سهلاللارهابيين مثلما حصل في العراق وكيف اثر ذلك على الجانب الامني (٣٣) .

اما انماط عدم الاستقرار الامني فانهاتاخذ انماط عده مثل الحروب الاهلية وحركات التمرد والعصيان وحركات الانفصال والصراعات السياسية والحزبية والدينية والعرقية والعلميات الارهابية وعمليات الاغتيال والمظاهرات الغير السلمية وعمليات التفجير والخطف الى غير ذلك من الانماط .

وما يمكن ان نستنتجه من مفهوم الازمة الامنية ما يلي :-

١- تعدد المفاهيم التي عبرت عن الازمة الامنية والسبب بذلك تفرع موضوع الامن الا انه يعكس حاله واحده وهي عدم الاستقرار و الاضطراب الذي يسود الدولة والمجتمع .

٢- وجود نقص في قدره الدولة في توفير الامن لمواطنيها ومؤسساتها .

٣- وجود عمليات اعتداء بانواع مختلفة تخلق حاله من الرعب .

٤- صعوبة التعامل مع هذا الوضع لتشابك الاسباب وتعدد الاشكال .

المبحث الثاني :- اسباب حدوث الازمة الامنية :-

تحدث الازمة الامنية نتيجة لاسباب عده وتعدد هذه الاسباب ناتج من ارتباط الازمة الامنية بالانماط السياسية والاقتصادية و الاجتماعية كذلك ارتباطها بالصعيد الداخلي والخارجي وهذا النطاق الواسع الذي يمكن ان تحدث فيه الازمة تجعل من الصعوبة الوقوف على سبب معين لحدوثها فلا بد ان تكون هناك اسباب اخرى اضافيه الى السبب الرئيسي اي انها اسباب غير مباشره الا انها تعمل ايضاً على تفاقم الوضع الامني وتدهوره مع العلم ان هذه الاسباب قد لا تكون لها علاقة بالامن لذا سوف نعهد الى تصنيف الاسباب التي يمكن ان تحدث من جراءها الازمة الامنية.

المطلب الاول :- الاسباب العامة لحدوث الازمة الامنية :-تصنف هذه الاسبابلحدوث الازمة الامنية الى ما يلي :-

اولاً :- الاسباب السياسية :-

ان من الاسباب الرئيسية لظهور الازمات الامنية هو الاختلاف والتباين في مستويات القوة هذا الاختلاف يدفع الطرف صاحب الرجاحة في ميزان القوى حين يريد تحقيق اهدافه الى ان ينتهج سياسة تعتمد على القوة اذ انه يفتعل الازمة لادراكه انه سوف يديرها بما يحقق اهدافه ومثلما هو يريد لاسيما وان الاحتكاك والاتصال بين الدول والجماعات اصبح اليوم امرا لابد منه وعن طريق الاحتكاك يمكن ان تتضارب المصالح مما يؤدي الى ظهور الازمة التي تستعرض فيها القوه من اجل حسمها (٣٤) ، لذا يعمل الطرف صاحب القوه على اثارة المشاكل في صفوف الطرف الاضعف مما يؤثر على الجانب الامني سواء كان النزاع داخليا او خارجيا .

كذلكً فان انعدام الثقة سواء في الداخل بين الجماعات السياسية من احزاب وحركات ومنظمات وحتى المواطنين او في الخارج بين الدول يجعل صيغة التعامل قائمة على الشك والحذر وبالتالي يصبح تفسير اي سلوك من قبل الاخر سلوك عدواني مما يعني امكانية حدوث الازمة في اي وقت .

ايضاً من الاسباب السياسية هو عدم كفاءة القيادة السياسية في تلبية طموحات المجتمع لا سيما اذا كانت هذه القيادة قد وصلت الى السلطة بطريقة غير شرعية وهنا يبقى اغلب المواطنين ينتظرون الفرصة من اجل التعبير عن شعورهم تجاه القيادة وغالبا ما ياخذ شكل التعبير اسلوب العنف (٣٥) ، ويساعد على هذا الوضع غياب القانون مما سيودي الى عدم تطبيقه وبالتالي غياب الرادع القانوني ضد المخالفين مما يعطي حافز للخارجين عن القانون بارتكاب التجاوزات وبالتالي يسهل امر ارتكاب المخالفة بكل انواعها اذ لم يعد هنالك سند قانوني للمحاسبة وبالتالي تعم الفوضى(٣٦).

يضاف الى غياب الرادع القانوني ضعف عمل المؤسسات الحكومية في اداء عملها بصورة صحيحة مما يؤدي الى عرقلة العملية السياسية ويغيب دور الشعب في الحياة السياسية (٣٧) ، وقد يكون الفساد بكل انواعه الذي يطال اجهزة الدولة نتيجه للسياسات الداخلية الخاطئة حيث يلعب هذا العامل دورا في عرقلة عمل الاجهزة الحكومية ومن جهة اخرى اثارة فئات معينة من المجتمع ضد الدولة (٣٨) .

ثانياً :- الاسباب الاقتصادية :-

ان اغلب الحروب التي تحدث سواء كانت اهلية او اقليمية او دولية غالباً ما يكون العامل الاقتصادي السبب الحقيقي وراءها وان احد ابرز مهددات الامن هو الاقتصاد اذا ساء استعماله او كان اقتصاد ضعيف . اذ ان انخفاض مستوى الموارد وانخفاض الانتاج وانخفاض مستوى الدخل القومي والارتفاع الاسعار

و غيرها من العوامل الاقتصادية الاخرى تعمل على انخفاض مستوى المعيشة مما يجعل المواطنين يطالبون بتحسين المستوى الاقتصادي لهم وفي ظل ضعف اقتصاد الدولة على تلبية هذه المطالب فان الاداة القمعية قد تكون الحل المناسب بالنسبة للدولة ضد المواطنين لاسكاتهم او قد يستخدم العنف من قبل المواطنين للضغط على الدولة (٣٩) ، كما في الاردن او مصر وفي كلا الحالتين فان الازمة سوف تحدث ويخترق من خلالها الامن .

يضاف الى ذلك ضعف الرقابة الحكومية على القطاعات الاقتصادية وطبيعة عملها على وجه الخصوص الشركات متعددة الجنسية والمصارف الاجنبية والخاصة والتي لديها ارتباطات خارجية وتعمل على استغلال الايادي العاملة داخل الدولة التي تعمل بها (٤٠) ، هذه الشركات ممكن ان تتعارض مصالحها مع سياسات وتوجهات الدولة وبالتالي تعمل على زعزعة الاستقرار لتحقيق اهدافها .

ويكون الحصار الاقتصادي ، الذي يفرض على الدولة من قبل الدول الاخرى ، دور في زعزعة الامن وتلعب كذلك المعونات الاقتصادية دور فاعل في اختراق السياده وبضمنها الامن فينتقل الامن من سياده الدولة القابضة الى سيادة الدولة المانحه خاصة اذا كانت الدولة تعتمد على المساعدات والمعونات بصورة كبيرة ومن جهه اخرى تعني عملية ايقاف المعونات دور في عدم تلبية المتطلبات الغذائية وهذا الامر تعني الانكشاف الامني الغذائي فيصبح الامن الغذائي ضعيف وبالتالي يؤثر على بقية مفاصل الدولة (٤١) .

ومن الاسباب الاقتصادية ما تلعب التدخلات الخارجية لفرض اوضاع اقتصادية معينة على الدولة او تسحبها الى انتهاج سياسة معينة لا تتفق مع ايدلوجية الدولة الاقتصادية وهذا التحول في ايدلوجية الدولة يجعلها مضطربة وغير مستقرة (٤٢) .

ثالثاً :- الأسباب الاجتماعية :-

تؤدي العوامل الاجتماعية دور مؤثر في اثاره الازمات الامنية ويعد التنافر في التركيبة الاجتماعية للدولة اهم الاسباب الدافعة لعدم الاستقرار مما يجعل مصالح وافكار وايدلوجيات فئة وطبقة تتضارب مع فئات وطبقات اخرى وهذا الامر غالباً ما يقود الى اللجوء للحرب الاهلية اذ ان ضعف عملية الاندماج داخل المجتمع الواحد تزيد من حالات الاضطراب واثارة النعرات الطائفية والعرقية وتجعل من العنف هو الاسلوب الوحيد لادارة المشاكل من هذا النوع (٤٣) .

وتجعل الايدلوجيات المختلفة داخل الدولة الواحدة نوعا من التضارب في المصالح في ظل مستوى متدني من الادارة والضبط الحكومي للعملية الاجتماعية داخل الدولة فانه من الممكن ان يكون هنالك اتفاق في المصالح السياسية والاقتصادية مع ايدلوجيات مختلفة فانه يجعل الاتفاق الاجتماعي غير ممكن او صعب التوفيق بينها وقد تلجا فئة معينة لزعزعة الامن اذا ما تعرضت ايدلوجيتها للضغط او التهديد من قبل الاخر (٤٢) . وتلعب التنشئة الاجتماعية دور في ولاء الفرد في المجتمع وتمكن العملية فما اذا كانت التنشئة ضعيفة فان الولاء يكون للعشيرة او الطائفية اكبر من الولاء للدولة وتكون هذه العشيرة او الطائفة مرجعية بالنسبة للفرد وبالتالي اي مساس بها فانه سوف ينحاز لها حتى لو كان على حساب الدولة وممكن ان يعمل ضدها (٤٥) .

ايضاً عملية التغير والتحديث داخل المجتمع من محفزات عدم الاستقرار فعملية التضارب بين العادات والقيم والتقاليد الحديثة والقديمة ودخول قيم جديدة داخل المجتمع لم تكن مألوفة لديه ستودي الى حالة من الاغتراب لفئة معينة ترفض عملية التحديث والتغيير وتشعر هذه الفئة بانها معزولة عن المجتمع او تحاول العودة الى القيم والعادات القديمة وبالتالي قد تلجا للعنف من أجل تحقيق اهدافها اضافة الى حالة الصراع بين القيم والثقافات داخل المجتمع الواحد مما يؤدي الى حدوث الازمة (٤٦) .

وتؤدي الهجرة العشوائية بأنواعها الداخلية او الخارجية دورا في اختراق الامن وتجعل السيطرة الامنية صعبة لكثرة دخول الغرباء لهذا عمدت دول مثلاً الولايات المتحدة بعد احداث الحادي عشر من ايلول سبتمبر ٢٠٠١ الى اجراءات اكثر حذراً من حيث دخول المسافرين ، وكذلك يلعب الاختلاف السكاني والتوزيع الجغرافي وغيرها من الاسباب دور في عدم الاستقرار .

ويمكن اخيراً اضافة اسباب اخرى تتعلق بضعف التوظيف للجوانب التقنية والتكنلوجية في الجوانب الامنية وهذا يلعب دور في امكانية حصول الازمة الامنية فاجهزة المراقبة والكشف واجهزة الاتصال وتعقب الحالات المشبوهة اضافة الى تقنيات الاسلحة والمعدات بانواعها هذه التقنيات اذا لم توظف بشكل جيد ينعكس هذا الامر على عمل الاجهزة الامنية في كشف الاختراق الامني قبل حدوثه (٤٧) .

رابعاً : الاسباب الاعلامية :-

تتخذ وسائل الاعلام الغربية ومن سار على نهجها موقفا خطيرا من نشر الانباء المتعلقة بفئات معينة من الجرائم وهو نوع من الغزو الفكري ومثال ذلك ، جرائم الانتحار ، وجرائم العرض والآداب العامة ، وانباء هروب الجناة

والاعتداءات على رجال السلطة العامة ،وتفاصيل اسلوب ارتكاب الجناة لجرائم القتل والسرقة والسطو ،فعلى سبيل المثال نشر انباء جرائم الانتحار حيث لا يخفى وجه الخطورة في هذا النشر المحرض عليه لأن من شانه ان يزين فكرة الانتحار لدى ذوي الامراض النفسية او الخلل العقلي او المترددين في ضيق مادي ، او ورطة اجتماعية او اخلاقية ، فيقدمون على الانتحار لغياب الوازع الديني من جهة ، ومن جهة اخرى تبرما مما حاق بهم (٤٨).

ان وسائل الاعلام الدولية حين تقدم على نشر انباء ممثل تلك الجرائم بشكل مثير فيه ضرر على مستقبل الشباب على الاجمال ،الأمر الذي جعل الانظمة والتشريعات في معظم البلدان تولي عنايتها لهذا الامر ، وتلزم وسائل الاعلام بقيود يجب اتباعها في نشر اخبار الجريمة ، فتمنع بعض الدول وسائل اعلامها من ان تتناول بالتغطية والتحليل بقصد الاثارة او الاخلال بالأداب العامة مثل جرائم الاعراض ، وجرائم الاداب العامة والاغتيالات ، وتفاصيل ارتكاب الجرائم ، والاعتداء على رجال العدالة والامن والسياسة ، ومبررات ذلك ما يلي (٤٩):-

١- ان وسائل الاعلام الغربية تعرض افلاما تتعلق بالجريمة عرضا سيئا ضارا بالمجتمع من شانه ان يغري الشباب بصفة خاصة وعلى تقليد المجرمين لكسب البطولة الزائفة والشهرة الكاذبة.
٢- ان عرض بعض من فنون الاجرام والجريمة من شانه ان يعرف المجرمين بأخبار رجال الامن واساليبهم بالقبض على المجرمين .

ان وسائل الاعلام تتدخل في العدالة عن طريق محاكمة المتهمين بوسائل الاعلام واصدار احكامها مقدما عليهم ، مع ان القاعدة القانونية النظامية هي ان المتهم برئ حتى تثبت ادانته

ان النشر والعرض وبطريقة توحي بالتقليد والتمجيد والاعجاب تحمل البعض ممن ليسوا في حالة توازن نفسي كاف على التقليد المباشر لأولئك المجرمين الذين اضفت عليهم وسائل الاعلام اهميه ووجاهة ومنزلة .

وقد وجد ان وسائل الاعلام في تلك المجتمعات تؤثر تأثيرا بالغا في انتشار الجرائم ومحاكاة السلوك الاجرامي ، وذلك عن طريق ما يأتي (٥٠):-

ا- انهاء تعلم الأفراد اساليب ارتكاب الجرائم وأنماطها عن طريق ما تنشره من وسائل تتعلق بسرقة السيارات ، واخفاء معالم ملكيتها ، وكيفية تزوير الوثائق ، ووسائل الغش التجاري وغيرها من اساليب الانحرافات السلوكية .

ب- قد تبالغ وسائل الاعلام فيما تنشر وتبث من اثارات حول اخبار الجرائم ، الأمر الذي تظهر به الجرائم كسلوك عادي في المجتمع ولذا تخصص لها احيانا بعض الأعمدة الخاصة في الصحف اليومية ، حيث تعرض الجرائم المحلية والعالمية بطريقة غير علاجية.

جـ - قد تتعدى الاثارة في عرض الجرائم أمام الاطفال والمراهقين ، حيث تقود خيال الصغار والشباب الى تقليد ومحاكاة المجرمين المشهورين ، وبذلك ينتشر الجنوح وتكثر المغامرات الشبابية التي قد يترتب عليها مشكلات اجتماعية .

د- قد يكون من سلبيات اظهار الجرائم ،ابراز وتأكيد طرق معيشة المنحرفين ، والايحاء بأن حياتهم تتسمم بالبذخ والاسراف على متع الحياة المحرمة ، او قد تظهرهم بالمظهر الذي يدعو الى الشفقة عليهم نتيجة لحياة التشرد والبؤس والتعاسة والهروب من العدالة ، مما يثير شفقة الجمهور .

هـ - قد تصور وسائل الاعلام المجرمين وهم يقومون بأعمال بطولية خارقة ، وفي هذا ما يشجع على اعتبار المجرمين نماذج حية امام الاطفال والشباب .

و- قد تبالغ وسائل الاعلام في تبني احكام غير عادلة تجاه جرائم معينة ، وبذلك تثير الشعور العدائي ضد مؤسسات العدالة والامن .

لا شك ان بعض البرامج الاعلامية تكون سببا في جنوح الشباب ، حيث تؤدي الى انطباعات خاطئة ومواقف ضارة تقود الى الجنوح حيث قد يعرض المذياع من خلال برامجه بعض السلبيات التي تساعد عند بثها في تكوين وتشكيل السلوك .(٥١)

ولبعض الاعلاميين المعاصرين رأي يقول فيه (ما معنى اختيار التمثيليات ذات الطابع المثير والتمثيليات التي تستعرض الجريمة وظروفها ، وتنشر حول فصولها جوا من الرعب والارهاب ؟ كما تصور للمستمعين حيل المجرم للتخلص من معالم جريمته ...الخ، ان هذا هو ما تفعله وسائل الاعلام حيت تروج لمثل تلك التمثيليات التي يستمع الها أفراد العائلة في كل منزل وفي مقدمتهم الاطفال).(٥٢)

ولذلك لابد من ايجاد سياسة تحكم العلاقة مع وسائل الاعلام بحيث تلتزم بميثاق شرف المهنة خصوصا في مجال انباء الجريمة وذلك بعدم تصوير المجرم بصورة جذابة او كبطل يحتذى به او تصوير الجريمة واسلوبها بشكل تفصيلي ومثير وعنيف ، على ان تراعى مصالح الامة العليا وان تسخر وسائل الاعلام طاقتها لخدمة الحق والفضيلة ، واطلاع الرأي العام من خلال موضوعات وتحقيقات وحملات ملائمة من شأنها ان تؤدي الى مشاركة ايجابية بعيدا عن الفتن والفساد واشاعة الفاحشة في المجتمع .(٥٣)

ويتفوق التلفاز على الاذاعة بالصورة والحركة والصوت ، والضوء ، وهذا مما يساعد على توضيح المعلومات والافكار ايجابية كانت او سلبية ، وقد ذهب كثير من الناس الى ان برامج العنف والجريمة التي تعرض بالتلفزيون قد تؤدي الى زيادة سلوك الشباب العدواني في المجتمع ، لسهولة التأثير عليهم بهذه البرامج ، وقد تبين ايضا انه مع زيادة الساعات التي يقضيها الشباب في مشاهدة التلفزيون فإن تعبيرهم عن الدوافع العدوانية سوف يزداد ، وتقول الباحثة الكندية (ك.تاجرت) ((ان القيم التقليدية التي تبثها الاسرة في الاطفال آخذة في الضمور والاضمحلال لتحل محلها قيم تلفزيونية مشتقة من افلام رعاة البقر ، ومسلسلات العنف ، وتمثيليات الجنس والجريمة وهي دائرة ضخمة من الأثار الوخيمة ذات الحلقات المتصلة ليصوغها التلفزيون كل يوم ويتشبع افراد الاسرة بهذه القيم ويصبحون رعاة لها)) (٥٤).

ويذهب بعض الباحثين في قضايا الاعلام الى القول ان التلفزيون في تلك المجتمعات يعرض ركاما هائلا من الغث والسمين جنبا الى جنب بدون مغزى او هوية اذ تتولى الاعلانات والموسيقى والاغاني والتمثيليات والخطب السياسية والصور الرخيصة والمناظر الداعرة وخاصة اعلانات الافلام ، وكل ذلك يتتابع بشكل رخيص ومبتذل بحيث يطغي المعنى الهابط المتهافت على المعنى الرفيع ، وبلا اكتراث او مبالاة فيصاب الاطفال والشباب بانعدام التوازن وتتعطل لديهم حاسة التمييز ، ويصيرون نهبا لكل ما هو غليظ وسمج.(٥٥)

وفي تقرير لهيئة الصحة العالمية عن انحراف الاحداث على لسان احد القضاء الفرنسيين العاملين في ميدان الاحداث جاء فيه ما يلي :

((لا يخالجني أي تردد في أن بعض الافلام – وخاصة الافلام البوليسية المثيرة في الغرب لها معظم الاثر على غالبية حالات الاحداث المنحرفين ، واننا لهذا لسنا بحاجة الى البحث عن اسباب عميقة وراء السلوك الاجرامي عند هؤلاء الاطفال أو المراهقين وقد انتقل هذا الغزو الاعلامي الى الكثير من وسائل الاعلام في العالم الاسلامي .(٥٦)

من كل ما تقدم يتبين لنا ان هناك حوادث كثيرة سواء على الصعيد العالمي او على مستوى الوطن العربي تثبت وجود علاقة وثيقة بين العنف والعدوان في برامج التلفزيون وبين السلوك العدواني لدى بعض الافراد والذي يكون من نتائجه تخلخل الوضع الامني في أي بلد من البلدان يصيب افراده مثل هذا السلوك وتنفجر اثر ذلك الازمات الامنية التي تترك اثار خطيرة على المجتمع .

المطلب الثاني :- الاسباب الخارجية والداخلية :-

هذا التصنيف يرجع اسباب حدوث الازمة الامنية الى عوامل خارجية او داخلية او الاثنين معاً لذا هذا التصنيف يدرس الاسباب من حيث النطاق المكاني لاسباب حدوث الازمة .

اولاً :- الاسباب الخارجية :-

تتنوع العوامل التي يمكن ان تؤثر على الاستقرار الامني والتي تكون قادمة من خارج الدولة ويذكر بعض الكتاب ان اختلاف وحدات النظام الدولي من حيث مستوى القوة (٥٧) ، ومع حالة حصول تضارب في السياسات والمصالح بين هذه الوحدات فان الدولة صاحبة القوة يمكن ان تهدد الامن من خلال امرين الاول هو ان تسعى الدولة الاقوى اما للغزو العسكري للدولة الاضعف او انها تعمل على سياسية الردع وكلا الحالتين سوف يهدد الامن ومن جهة اخرى فان الامر الثاني يمكن ان تميل الدولة التي لا تملك مقومات القوة الى التحالف العسكري او الامني مع طرف ثالث لكي تؤمن سيادتها الا انه وبنفس الوقت تكون سيادة هذه الدولة خاضعة للطرف الثالث وكلا الامرين يعرض امنها للتهديد ، وطبعاً يضاف الى ذلك السياسات المعادية التي تنتهجها كل دولة ضد الاخرى مثل التجسس والدعاية المعادية وغيرها من السياسات المضرة بالامن .

يلعب الدعم الذي يمكن ان تحصل عليه الجماعات المعارضة الداخلية بكل انواعها من دول اخرى ، مثل الدعم بالمال والسلاح وغيرها من اشكال الدعم من اجل

استخدامها ضد الدولة لزعزعة امنها واثارة الاضطرابات اذ تكون المصالح والاهداف مشتركه بين الجماعات المعارضة والدول الداعمة ، يلعب هذا الدعم دورا في عدم الاستقرار وتؤدي سياسات الحصار والعزلةالدولية والمقاطعة ضد دولة معينه ، دورا في عجز هذه الدولة عن حفظ امنها (٥٨) . اذ تكون المساعدة الدولية مقطوعة ولا توجد هنالك سياسات متبادلة بين هذه الدولة والمجتمع الدولي وبالتالي تقع كل مسؤولية حفظ امنها على عاتقها وهذا الامر صعب على كل دولة حتى لو كانت في اعلى مستويات التقدم .

وتؤدي الاضطرابات الامنية التي تحصل في دول مجاوره يكون لها تأثيرعلى الدول القريبة منها فتسود عمليات التهريب مثلاً ويزداد تدفق اللاجئين الهاربين من الاوضاع القاسية اضافة الى انها تشجع الجماعات المعارضة في الدول

المجاورة للقيام بعمليات مشابهة في دولها ومثل ذلك ما يحصل في بعض الدول الافريقية .

ويذكر الكاتب علي حسين مجموعة اسباب خارجية تلعب دورا في اثاره عدم الاستقرار الداخلي وهي (٥٩):-

١- تجميد عضوية الدولة في المنظمات الدولية أو فصلها .
٢- التحالف او التكتل ضد الدولة من قبل الاخرين .
٣- قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول او المنظمات .
٤- اعمال الجاسوسية والتخريب الموجهة من الخارج .
٥- ترويج الدعاية والاشاعات الموجهة ضد الدولة لتشويه صورتها داخلياً وخارجيا.

ثانياً :- الاسباب الداخلية :-

لا تنفصل الاسباب الداخلية لحدوث الازمات عن كونها اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية الا انها تنبع من الداخل فقط وتؤثر في امن الدولة وافضل رؤيه للأسباب الداخلية هو ما يصنفها الى مجموعة ازمات داخلية مترابطة بصورة او اخرى بامن الدولة ، ومن هذه الازمات ازمة الشرعية التي تمثل غياب الاتفاق العام حول شرعية الحكومة في ممارسة السلطة اي ان الشعب لا يفوض الحكومة في فرض سلطتها عليه لأسباب تتعلق بطريقة وصول الحكومة الى السلطة وعدم تلبية المطالب وهذا الوضع يدفع لاستخدام العنف من كلا الطرفين اذ لم تستجب الحكومة لمطالب الشعب (٦٠) .

وتبرز ازمة الهوية عندما يعجز النظام السياسي في ان يجمع التنوعات القومية والاثنية والعرقية تحت هوية واحدة وهذا يعني الاستلاب والتغرب داخل الدولة وبالمقابل يؤدي الاستقطاب القبلي دورا في تكريس ازمة الهوية مما يجعل الولاءات التي يكسبها المواطن ليست للدولة وانما لمرجعيات اخرى وان اي مساس بمرجعية المواطنين يجعل منهم يتكتلون ضد الدولة لانها لا تمثل اي انتماء لهم (٦١) . وهذا الامر يجعل العنف هو وسيلة المواطن ضد الدولة .

اما ازمة المشاركة الناتجة عن رغبة المواطنين في المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة وصنع القرار فيها دون ان تعمل الحكومة على ذلك ، وغالباً ما تحصل ازمة المشاركة في الدولة التي يتغير نظام الحكم فيها وعندما تصل الحكومة الى السلطة بمساعدة المواطنينفقد تبدا الحكومة بالاهمال المتعمد للأوضاع المتردية التي يعيشها المواطنين من تهميش سياسي واقتصادي واجتماعي مما يخلق مناطق وبؤر فقر (كما في مصر مثلاً) تمتاز هذه المناطق بكثافه سكانيه ونسبة بطاله عالية مع خدمات معدومة كان على الحكومة ان

تقدمها مما يجعل امكانية تحول هذه المناطق الى بؤر تطرف بسبب وجود مناخ ملائم لتقبل افكار التطرف (٦٢) .

وهذا الامر يدفع بالمواطنين اللجوء للعنف من اجل التعبير عن ارائهم اذ ترى بعض الجماعات بانه ليست هناك قنوات اتصال تعبر عن ارائها سوى قناة العنف لذا فان فكره المشاركة السياسية تلغي فكره العنف على ان تكون هذه المشاركة فعلية وليست شكلية اذ يكون التدخل الحكومي واضح في اراء الشعب مثل تزوير الانتخابات والضغط اثناءها والتمثيل الغير حقيقي في السلطة (٦٣) . وهذا الحال يدفع بان يكون العنف هو السبيل للتعبير عن رفض الواقع السياسي من اجل تغييره وتعتبر ازمة المشاركة من اشد الازمات التي ترتبط بالامن بصوره مباشره .

وتدور ازمة التوزيع حول اختلال توزيع الموارد والثروات والخدمات على الشعب اذ تعمل الحكومة على تقريب فئة معينه واغراقها في ثروات الدولة دون غيرها من الفئات الاخرى والسبب بذلك قد يكون ارتباط هذه الفئة بالنخبة الحاكمة اوالمستفيدة منها وهنا يبدأ افراد الشعب بالمطالبة بحقوقهم المسلوبة وبما ان الحكومة لا تستجيب لهم منذ البداية واقامت عملية التوزيع على اساس غير عادل فان العداء ينشب بين الحكومة والمواطنين وهنا يلجأ كلا الطرفين الى منهج القوه (٦٤) .

وتعني ازمة الاختراق بعجز الجهاز الحكومي عن التغلغل داخل المجتمع والوصول الحقيقي للمواطنين فلا توجد هنالك قنوات اتصال بين المواطنين والحكومة اذ ان الحكومة لا تشعر بمواطنيها ومشاكلهم ومطالبهم لعدم قدرتها على الوصول اليهم مما يجعل الحكومة تسير باتجاه والمواطنين باتجاه اخر وهنا لا يمكن للحكومة ان تلبي المطالب وتحل المشاكل لعدم معرفتها لماهية المشاكل التي غالباً ما تكون مشاكل مهددةللأمن (٦٥) . ان عملية الغياب الحكومي في الوصول الى مواطنيها ، في ظل عدم وجود قنوات اتصال يمكن عن طريقها تهدئة العنف لدى المواطنين ، تجعل من عدم الاستقرار هي الحالة المتوقعة في الدولة . هذه الازمات غالباً ما تصيب الامن بخلل اذا حدثت وتكون في النظم الشمولية اغلب الاحيان اذ يلجأ المواطنين الى تغيير الوضع القائم بالقوة.

المطلب الثالث :- الاسباب المتنوعه :-

هذا التصنيف يعطي اسباب متعددة ومتنوعه للازمة الامنية فمثلاً يذكر ادريس لكريني ما يلي (٦٦):-

١ – وجود بؤر خلاف لم تحسم على الرغم من مرور وقت طويل عليها .

٢ – وجود حاله من تعارض السياسات والقوانين اضافه الى وجود تعديلات سياسية بصوره متضاربة .
٤ – ظهور ازمات تهدف الى تحقيق اهداف معينه فمثلاً زعزعة الامن تسمح باستخدام وسائل لا يمكن استخدامها في اوقات الاستقرار .
٥ – سوء الاداره والفهم وعدم كفاءه القياده للتعامل مع الوضع المضطرب .
٦ – الميل لاستعراض القوه من قبل طرف اتجاه طرف اخر بقصد تحقيق اهداف خاصة .
٧ – حصول خرق لاتفاقيات أو معاهدات كانت قائمة.
ويمكن اضافة اسباب اخرى تؤثر بالأمن هي :-
١ – اعتبارات خارجة عن ارادة الدولة .
٢ – ضعف في الامكانات المادية والبشرية والمعنوية تجاه الوضع المضطرب .
٣ – سلبية الاستعداد على المستوى الفردي او الجماعي وعدم المبادرة والاخذ بزمام الامور وذلك باهمال الاشارات او الانذارات التي تسبق وقوع الازمة الامنية .
٤ – عدم الانفتاح على الازمة الناتج عن الخوف من المساس بموضوع الامن وهذا الحال يؤدي الى ازمات لاحقه .
٥ – عدم كفاءة القيادة التي يوكل إليها ادارة الازمة .
٦ – عدم وجود استعراض منظم للمواقف والممارسات المختلفة التي تتعلق بموضوع الامن .
٧ – عدم وجود قنوات اتصال وتبادل للمعلومات بين الأجهزة التي تعمل على ضبط الأمن .

واخيراً يمكن اضافة سبب نقص المعلومات الاستخبارية وضعف عمل الاجهزة الحكومية يعمل على عدم وضوح الصورة الامنية ، والتعامل معها بواقع قلة المعلومات تجعل المبادرة لتلافي حدوث الازمة غير ممكنه اضافة الى انها تضيف عنصر المفاجاه للازمة يضاف لذلك ضعف رسم السياسات الامنية للدولةواليات التنفيذ والرقابة الحكومية التي تلعب دورا في معالجة الخلل الامني ، و قد يرى البعض ان هذا السبب هو اهم الاسباب لحصول الازمة الامنية الا انه لابد من الاشارة ان الاجهزة الامنية و الاستخبارية يبدا عملها عندما يكون هنالك اختلال امني اي ان الازمة قد بدات او قد ضهرت اسباب تدفع لضهور الازمة و لذلك فان العمل الاستخباري هو عمل اني و علاجي و ليس هو عمل او حل دائمي

الخاتمة والتوصيات :-

من خلال قراءتنا للازمة الامنية يمكن ان نفهم ما يلي :-

١ – ان للازمة الامنية اشكال ومظاهر عده وبالتالي لا يمكن القول بشكل واحد او اصدار حالة معينة تشكل التهديد للأمن .

٢ – ان الاسباب الدافعة للتدهور الامني هي اسباب متشابكة مع بعضها وبالتالي فانها مكونه بشكل متصل احدها بالاخر كذلك فانها تختلف من حيث مصادرها .

٣ – كل جانب من جوانب الازمة الامنية له عوامل فرعية قد تدفع به للتدهور .

هذه هي باختصار اهم النقاط الرئيسة التي يمكن من خلالها ان نفهم الازمة الامنية اذ انهاتعطي الملامح العامة لهذه الازمة ما يجعلنا نستطيع ان نضع العلاج المقترحلها والذي توصل اليه البحث وعبر توصيات تتمثل باستراتيجية لحل الازمة الامنية وهي:

١ – ان ما تمثله الاستراتيجية بصورة عامة هو الوصول الى الهدف او الغاية النهائية والهدف هنا هو حل الازمة الامنية والوصول الى وضع مستقر .

٢ – تحقيق الاستراتيجية عبر توظيف الامكانات لانجاز الهدف والامكانات على صعيد الازمة هي امكانات سياسية و امنية واقتصادية واجتماعية .

٣ – بعد دراسة الامكانات من اجل توظيفها نحدد الوسائل المناسبة التي عبرها توظف الامكانات لتحقيق الهدف .

ان ايجاد استراتيجية علاجيه للازمة الامنية يقصد بها ايجاد حلول فورية عبر توظيف الوسائل الموجودة وقت الازمة لانهاء حالة العنف والاضطرابات السائدة وتحتاج هذه الاستراتيجية بشكل العام شيئ من القوه من اجل السيطرةعلى الوضع المضطرب اذ ان الهدف من هذه الاستراتيجية يقتصر على ايقاف حاله العنف دون ان يعني خلق وضع مستقر وتشمل هذه الاستراتيجية على نقاط محدده هي :-

١ – اعتماد قرارات سريعة تصدرها الحكومة تعبر عن منهج الحزم في واجبها ووسائلها تتعلق هذه القرارات اغلبها بعقوبات صارمة ازاء كل من يحاول اثارة او ممارسة العنف .

٢ – التشديد على عمل الاجهزة المكلفة بحفظ الامن ومراقبتها من اجل اداء واجها بصورة اكثر فاعليه ومنعها من الاختراق .

٣ – على الحكومة العمل على دراسة وحل كل القضايا العالقة التي تسبب عدم الاستقرار.

٤ – ايجاد فرص عمل من اجل امتصاص البطالة .
٥ – التشدد في عدم اثاره اي مشكلة او فتنه طائفية او دينية او عرقية تثير المجتمع وتدفع به الى حرب اهلية وهنا تلعب الرموز الوطنية والدينية دور اساسي من اجل توعية المواطنين .

بعد ذلك اذا عملت الحكومة على الاستراتيجية السابقة وطبقتها بشكل صحيح فان نجاحها سوف ينقل الحكومة الى استراتيجية اخرى وهي استراتيجية وقائية والتي يقصد بها ايجادالية تمنع قيام اي ازمة امنية في المستقبل وبالتالي العمل على ضمان استقرار امني في ظل الظروف المتغيرة تجعل من الضروري تلافي اي اختراق مستقبلي للامن ويكون هدف هذه الاستراتيجية هو حالة امنية مستقرة لا تقوم على حالة انهاء العنف وانما ضمان عدم حصوله ولكن الوسيلة تتغير هنا من منهج القوة الى الدبلوماسية والاقتصاد لانها الوسيلة الامثل لمثل هذه الظروف وتعمل هذه الاستراتيجية على :-

١ – خلق شعور بالانتماء والمشاركة السياسية لدى المواطن .
٢ – العمل على رفع مصداقية الحكومة لدى المواطن .
٣ – فسح المجال امام القوى والحركات والاحزاب السياسية للعمل السياسي من اجل منح وجود معارضة خارج النظام السياسي .
٤ – العمل على تقريب وجهات النظر وتدعيم الوحدة الوطنية.
٥ – اتباع الاساليب المتطورة والتقنية الحديثة في الاجهزة الامنية .
٦ – عدم اتباع اسلوب الصدمة في التغير وخصوصاً فيما يتعلق بالعادات والتقاليد لذا على الحكومة التدخل للحد من بعض العادات التي يمكن ان تثير المواطن .
٧ – العمل على رفع المستوى المعاشي للطبقات التي تعيش وضع اقتصادي متردي.

واخيراً فان نجاح هذه الاستراتيجية سوف يعمل على منع حدوث الازمة و تشخيصها والتعامل معها قبل ان تتطور ذلك لان موضوع الامن يعتبر من اولويات الدولة وانها تمثل مصلحة عليا بالنسبة لها لذا فانها تعمل على الحفاظ على أمنها عبر ايجاد الوسائل والامكانات كافه والتي تضعها الدولة لتحقيق هذا الهدف .

قائمة الهوامش:-

١ – عباس رشدي العماري ، ادارة الازمات في عالم متغير ، مؤسسة الاهرام ، القاهره ، ١٩٩٣ ، ص ١٧ .

٢ – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، المجلد (١٢) ، ١٩٧٣ ، ص ١٨٢ .
٣ – امين هويدي ، اداره الازمات في ظل النظام الحاكم المراوغ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٢) ، ١٩٩٣ ، ص ١٧٧ .
٤ – امين هويدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٧ – ١٧٨ .
٥ – عباس رشدي العماري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
٦ – رائد صبار لفته ، اثر خصائص المعلومات وادارة الازمه في تنفيذ الاستراتيجية ، رساله ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، غير منشوره ، ٢٠٠١ ، ص ٣٧ .
٧ – حسن حمدان ، قراءة في مفهوم ادارة الازمات الدولية ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠١ .www . movdipior . com
٨ – كاظم هاشم نعمه ، الوجيز في الاستراتيجية ، شركة اياد للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٤ .
٩ – شيماء فرحان ، الازمة الدولية ، دراسة حاله . الازمة بين العراق والامم المتحدة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، غير منشورة ، ٢٠٠١ ، ص ١١ .
١٠ – ادريس لكريني ، ادارة الازمات في عالم متحول ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩٨) ، ٢٠٠٣ ، ص ٣١ .
١١ – شيماء فرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .
١٢ – رائد صبار لفته ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .
١٣ – عباس رشدي العماري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .
١٤ – رائد صبار لفته ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .
١٥ – عباس رشدي العماري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
١٦ – شيماء فرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .
١٧ – عباس رشدي العماري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .
١٨ – ادريس لكريني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .
١٩ – د . عبد القادر محمد فهمي ، مفهوم الامن القومي والامن القومي العربي ، مجلة الامن القومي ، العدد (٣) ، ص ٧٢ .
٢٠ –محمد احمد السامرائي ، نهر النيل والامن المائي العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، غير منشورة ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٥ .

٢١ – عبد المنعم المشاط ، نظرية الامن القومي العربي المعاصر ، دار الموقف العربي ، القاهره ، ١٩٨٧ ، ص ١٥ .
٢٢ – عبد المنعم المشاط ، المصدر السابق نفسه ، ص ١٦ .
٢٣ –المصدر السابق نفسه ، ص ١٣ .
٢٤ – علي حسين ، الامن القومي واثره بالسياسة الخارجية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، غير منشوره ، ١٩٨١ ، ص ١٠ .
٢٥ – دوغلاس فايث ، العراق نحو مستقبل افضل ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠٣
www . vsinfo . state . org
٢٦ –مجلس العلاقات العامة ، رؤية سياسية واستراتيجية للعملية الانتقالية في العراق ، مجله المستقبل العربي ، العدد (٢٩٤) ، ص ١٣٣ – ١٣٤ .
٢٧ – روبرت مكنمارا ، جوهر الامن ، ترجمة يونس شاهين ، بلا ،القاهره ، ١٩٧٠ ، ص ٨٣ .
٢٨ – علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .
٢٩ –المصدر السابق نفسه ، ص ١٣ .
٣٠ –المصدر السابق نفسه ، ص ١٢ .
٣١ – محمد احمد السامرائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥ .
٣٢ – د. عامر حسن فياض ، البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث في مشكلات وتجارب في العالم ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٨٦ .
٣٣ – احمد الشيباني ، من يقف وراء العلميات العسكرية في العراق ، مجلة النجف الاشرف ، العدد (٤) ، ص ٦ .
٣٤ – د. فاضل زكي محمد، الازمة الدولية بين التصعيد والتعقيد ، مجلد العلوم القانونية والسياسية ، عدد خاص ، ١٩٨٤ ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .
٣٥ – د. رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مطابع التعليم العالي ، العراق ، ط٢ ، ١٩٨٩ ، ص ٣٠١ – ٣٠٢ .
٣٦ – المجموعة الدولية للازمات ، التحدي الدستوري في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩٨) ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٩ .
٣٧ – عبد الجبار احمد ، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ٤٥ .
٣٨ – علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

٣٩ – د. غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، مديرية دار الكتب للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ١٤٦ – ١٤٨ .
٤٠ – علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .
٤١ – د. رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٢ .
٤٢ – علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
٤٣ – غازي فيصل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .
٤٤ – علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .
٤٥ – عبد الجبار احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ – ١٢١ .
٤٦ – علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .
٤٧ – سيمون هيرش ، خطه البنتاغون السرية لتفكيك وتصفيه المقاومة ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠٤ . WWW . defincelink . org
٤٨- انظر محمد صالح ابو رجب ، تاثير الراي العام وانعكاس ذلك على السياسة الامنية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠١٢ ،ص ٤٢.
٤٩ – المصدر السابق نفسه ، ص٤٤.
٥٠ – ذياب موسى البداينه ، الامن الوطني في عصر العولمة ، دار الوطن للطباعة والنشر ،الرياض ، ٢٠١١ ، ص٧٣.
٥١ – للمزيد من التفاصيل انظر ، سليمان ابراهيم العسكري ، الشباب تلك القنبلة الموقوتة ، مجلة العربي ، الكويت ، العدد ٥١٢ ، ٢٠٠١، ص٨-١٣.
٥٢ – انظر عبد الله قدري الاهدل ، اثر التربية الاسلامية في امن المجتمع ،موسسة المؤيد للطباعة والنشر، الرياض ، ٢٠١١، ص٢٠.
٥٣ – المصدر نفسه ، ص٢٢.
٥٤ – محمد صالح ابو رجب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .
٥٥ – ذياب موسى البداينه ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٨.
٥٦ – المصدر نفسه ، ص ٨٠.
٥٧ – د . فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٤ .
٥٨ – علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .
٥٩ –المصدرالسابق نفسه ، ص ١٤ .
٦٠ – د . رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٨ – ٢٩٩ .
٦١ – محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٦٧) ، ص ٥ – ٦ .
٦٢ – قاسم محمد جبار ، صناعة التطرف ، مولود واحد لاباءمتعددين ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠٤ . www . kitabat . com

٦٣ – د . عامر حسن فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .
٦٤ – د .لارياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٨ .
٦٥ –المصدر السابق نقسه، ص ٢٩٣ .
٦٦ – ادريس لكريني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

المصادر :-

١ – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٢ – احمد الشيباني ، من يقفه وراء العمليات العسكرية في العراق ، مجلة النجف الاشرف ، العدد (٢٤) ، ٢٠٠٤ .
٣ – ادريس لكريني ، ادارة الازمات الدولية في عالم متحول ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٨٧) ، ٢٠٠٣ .
٤ – المجموعة الدولية للازمات ، التحدي الدستوري في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩٨) ، ٢٠٠٣ .
٥ – امين هويدي ، ادارة الازمات في ظل النظام الحاكم المراوغ ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (١١٢) ، ١٩٩٣ .
٦ – حسن حمدان ، قراءة في مفهوم ادارة الازمات الدولية ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠١ . www . movdiplor . com
٧ –دوكلاس فايت ، العراق نحو مستقبل افضل ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠٣ .
www . vsinfo . state . org .
٨– ذياب موسى البداينه ، الامن الوطني في عصر العولمة ، دار الوطن للطباعة والنشر، الرياض ، ٢٠١١.
٩– رائد صبار لفته ، اثر خصائص المعلومات وادارة الازمة في تنفيذ الاستراتيجية ، رساله ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، غير منشورة ، ٢٠٠١ .
١٠ – روبرت مكنمارا ، جوهر الامن ترجمة يونس شاهين ،بلا ، القاهرة ، ١٩٧٠
١١ – رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مطابع التعليم العالي ، العراق ، ط ٢ ، ١٩٨٩ .
١٢ – سيمون هيرش ، خطة البنتاغون السرية لتفكيك و تصفية المقاومة ، الاستراتيجية والتكتيك ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠٤ . www. Defice link . org

١٣– سليمان ابراهيم العسكري ، الشباب تلك القنبلة الموقوتة ، مجلة العربي ، الكويت ، العدد ٥١٢ ، ٢٠٠١ .
١٤ – شيماء فرحان ، الازمة الدولية ، دراسة حالة الازمة بين العراق والامم المتحدة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين . غير منشورة ، ٢٠٠٠ .
١٥–عامر حسن فياض ، البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث ، في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ .
١٦ – عباس رشدي العماري ، ادارة الازمات في عالم متغير ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
١٧ – عبد الجبار احمد ، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، ١٩٩٤ .
١٨– عبد القادر محمد فهمي ، في مفهوم الامن القومي والامن القومي العربي ، مجلة الامن القومي ، العدد (٣) ، ١٩٨٨ .
١٩ – عبد المنعم المشاط ، نظرية الامن القومي العربي المعاصر ، دار الموقف العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
٢٠ – عبد الله قدري الاهدل ، اثر التربية الاسلامية في امن المجتمع ،موسسة المؤيد للطباعة والنشر، الرياض ، ٢٠١١.
٢١ – علي حسين ، الامن القومي واثره بالسياسية الخارجية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، ١٩٨١ .
٢٢– غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، مديرية دار الكتب للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٣ .
٢٣– فاضل زكي محمد، الازمة الدولية بين التصعيد والتعقيد ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد خاص ، مايس ، ١٩٨٤ .
٢٤– قاسم محمد جبار ، صناعة التطرف مولود واحد لاباء متعددين ، شبكة المعلومات الدولية ٢٠٠٤ www.kitabat.com
٢٥ – كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية ، شركة اياد للطباعة ، ١٩٨٨.
٢٦ – مجلس العلاقات الخارجية ، رؤية سياسية واستراتيجية للعملية الانتقالية في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩٤) ، ٢٠٠٣ .
٢٧–محمد احمد السامرائي ، نهر النيل والامن المائي العربي ، اطروحة دكتوراة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، غير منشورة ١٩٩٧ .

٢٨ – محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٦٧) ، ١٩٩٣ .
٢٩- محمد صالح ابو رجب ، تاثير الراي العام وانعكاس ذلك على السياسة الامنية ، مؤسسة الاهرام القاهرة ، ٢٠١٢.

الملخص:-
تعتبر دراسة الازمة من المواضيع المهمة والحساسة ليس على مستوى السياسة الداخلية فحسب وانما على المستوى الاقليمي والدولي لما تتركه الازمة من اثر حتى لو كانت ازمة داخلية كونها تخلق وضعا استثنائيا ومربكا على اعتبار ان احد صفات الازمة هو المفاجئة .

وبما ان الامن يعتبر مصلحة قومية لكل دولة اينما كان مستوى الدولة ومكانتها اقليميا او دولياً وبغض النظر عن مستوى الامكانات المتوفرة لدى الدولة فان الهدف الاساس والمصلحة العليا في استراتيجيتها هو الحفاظ على امنها من الاختراق سواء كان ذلك الاختراق داخلياً او خارجياً ، لهذا فان موضوع الازمة الامنية يشكل هاجس خطر لكل الدول لما تتركه من اثار على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا تعمل الدول على رصد كل امكاناتها ومواردها وتستخدم كافة الوسائل للحفاظ على امنها .

لذا فان حدوث الازمة الامنية يجعل من صناع القرار في الدول تعمل على حل هذه الازمة واهم شيء يجب معرفته قبل وضع الاستراتيجية العامة لحل الازمة هو الوقوف على الاسباب المودية لحدوثها لذا فان هذا البحث يعمل على طرح مفهوم الامن من وجهات نظر متعدده و التطرق بعد ذلك لمفهوم الازمة الامنية والتي تعكس وجهات نظر متعدده لمفهوم الازمة الامنية ومن ثم الانتقال إلى المحور الاساسي لهذا البحث هو الاسباب المودية لحدوثها .

وتختلف الاسباب الدافعة لحدوث الازمة الامنية من حيث التخصص (اسباب سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية) ومن حيث النطاق المكاني (اسباب داخلية و خارجية) ومن حيث الشمول (اسباب عامة) كون الازمة الامنية لا تاتي من سبب واحد اذ قد يكون هناك سبب ظاهر لحدوث الازمة الا انه مع ذلك توجد ايضاً اسباب اخرى تدفع لحدوثها.

لذا فان فهم الاسباب يدفع بعد ذلك الى فهم الالية التي يمكن من خلالها حل هذه الازمة والوصول الى وضع مستقر وهنا يطرح الباحث استنتاجات تتعلق باستراتيجية لحل هذه الازمة تتم على مرحلتين من اجل تحقيق الهدف العام والشامل وهو وضع مستقر وامن وهو ما تسعى الدول الى تحقيقه .